وهي من لوازمه ولازم الواجب بذاته ممتنع عدمه لان عدم اللازم يوجب عدم
الملزوم فلو عدم لازم الواجب لعدم الواجب وعدمه ممتنع فعدم لازمه
ممتنع فلو كان عدم هذا الذات ممتنعا فلا يكون عدمها ممكنا فان الممكن
نقيض الممتنع واذا كان عدمها ممتنعا لم يكن ممكنا الوجه الرابع
ان يقال معلوم انه لولا وجود الفاعل لكانت معدومة بنفسها ولم
يكن عدمها معللا بعلة منفصلة عنها وقول القائل علة العدم عدم
العلة ان اراد بهذا ان عدم العلة يستلزم عدمها ودل عليه فهذا صحيح
وان اراد ان نفس عدم العلة هو الذي جعل المعلول معدوما فهذا
معلوم البطلان بصريح العقل فان العدم المحض لا يكون له تاثير في
شيء اصلا ولان ما لا وجود له لا يفرغ اذ لم يوجد الخير فمن باب اولى ان لا يوجد الشر
على ما كان عليه والعدم المستمر الباقي لا يكون له علة اصلا ولو قدر انه كان
معدوما لعلة لعدمه لزم تقدير علل لا تتناهي لان ما يقدر عدمه لا
يتناهى وكل هذا باطل فان العدم نفي محض ليس بشيء اصلا حتى تقدر فيه
علل ومعلولات واذا كان كذلك فالممكن لا يفتقر الى المؤثر الا اذا اقتضى وجوده
والا فمع تقدير عدمه لا يفتقر الى شيء اصلا فاذا اقتضى وجوده وجب بغيره و
جوبا قدريا او ليا لم يكن هناك ما يقبل العدم واما ان يكون ان يقترن بذاته
شرط عدم علته وهذا الاعتراض يمكن ايراده على قولنا كل موجود اذا التفت
اليه من حيث ذاته من غير التفات الى غيره فهو اما واجب واما ممكن فيقال
ان قيل بان الذات هي نفس الوجود المحقق في الخارج فذات اذا قيل ليس له
حقيقة بدون الوجود بنفسه فاذا نظر اليه مجردا عن غيره بطلت حقيقة
وكان نفيا محضا لم يكن له حقيقة يلتفت القلب اليها البتة وان قيل
له ذاتا معاينة للوجود فتلك الذات سواء قدر امكان تحققها دون

الوجود كما يقوله المعدوم من قوله المعدوم شيء او فرض انه لا يمكن تحققها بدون
الوجود فعلى التقديرين اذا التفت اليهما من غير التفات الى غيرها
لم تكن موجودة بل معدومة وانت قد فرضتها موجودة فهذا جمع بين
النقيضين وايضا فهي مع عدم الالتفات الى غيرها ممتنعة الوجود لا
جائزة الوجود فلا يمكن وجودها اذا التفت اليه من غير التفات الى ما
يقتضي وجوده كان ممتنع الوجود سواء فرض عدم ما يوجده او لم يفرض
لا وجوده ولا عدمه فهو لا يكون موجودا الا مع ما يوجده فاذا التفت
اليه مجردا عما يوجده امتنع وجوده وان قال القايل فرق بين التفات
اليه بشرط لا ولا بشرط او قال بشرط عدم الموجد او لا بشرط وجوده
فاذه ممتنع في الاول وممكن في الثاني قيل له بل هو ممتنع في القسمين
فاذا احد لا بشرط كان ممتنع الوجود وكذلك اذا احد لا مع وجود
الفاعل وذلك انه لا يمكن وجوده الا بالفاعل ووجوده بدون الفاعل
ممتنع فاذا التفت اليه لا مع لازم وجوده كان وجوده ممتنعا و
الممتنع اعم من ان يكون ممتنعا بنفسه او بغيره كما ان الموجود اعم من
ان يكون موجودا بنفسه او بغيره والامتناع لا يفتقر الى ان يقترن
به شرط وهو عدم علته بل اذا لم يقترن به سبب وجوده كان ممتنعا
والعقل يعقل امتناعه بدون ما يوجده وان لم يخطر له انه قرن به عدم
علته فهو في تجرده عن الاقتران بما يوجده ممتنع كما هو في الاقتران بعدم
العلة ممتنع يبين ذلك ان عدم العلة لا شيء فاقترانه بعدم العلة
اقتران بعدم محض فلم تختلف حاله من تقدير عدم هذا الاقتران وانتفائه
الا اذا قرن به ما يقتضي وجوده والا فمع عدم القرين المقتضي لوجوده
ممتنع معدوم وسبب هذا ان هذا الاقتران ليس هو الموجب لعدمه
في نفس الامر بل هو دليل على العدم والادلة تتعدد والدليل لا ينعكس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)